علاقة الإنفاق الحكومي باختلالات سوق العمل في الجزائر
دراسة قياسية اقتصادية للفترة (2000-2015)

أ.عباس أ ميرة: جامعة الجزائر3

أ.د/يحيات مليكة: المدرسة العليا للتجارة

abbas.amira@hotmail.fr yahiatmalika@gmail.com

Résumé :*Nous cherchons à travers cet articleà mesurer et analyser la relation entre la dépense publique et le chômage des jeunes, emploi informel, et le chômage des diplômés. Ces variables faisant partie de nombreux défis auxquels le marché du travail est confronté en Algérie. Après avoir étudié la stabilité des variables utilisées dans le modèle en utilisant le modèle VAR, l'étude a montré que les dépenses publiques étaient sans impact sur l'emploi informel et avec un impact significatif sur les le chômage des jeunes et le chômage des diplômés , grâce aux emplois temporaires par rapport aux emplois durables pour plusieurs raisons: la mise en place de programmes économiques sans tenir compte de la faisabilité ou de l'impact sur le long terme, Le climat d'investissement contraignant…etc. l'impact des dépenses publiques n'était pas durable, et l'économie est revenue au point de départ dès que les recettes pétrolières la source principale de financement des dépenses publiques, ont connu une descendance à partir de 2014 .*

Mots clés : marché du travail - emploi dans le secteur informel- dépenses

الملخص: تسعى هذه الورقة البحثية إلى تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي كأداة من أدوات السياسة المالية والفئة العاطلة من الشباب، العمالة غير الرسمية وبطالة خريجي الجامعات في الجزائر، باستعمال نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR للفترة الزمنية (2000-2015). وقد بينت الدراسة تباين تأثير الإنفاق الحكومي على سوق العمل الرسمي دون سواه (غير الرسمي)، والحد من الاختلالات التي يتعرض لها، حيث كان لهاته المتغيرة تأثير معنوي ساهم في انخفاض بطالة الشباب وبطالة خرجي الجامعات ، إلا أن هذا الانخفاض كان بفضل العمل المؤقت على حساب العمل الدائم، وكان ذلك لعدة أسباب أهمها الشروع في برامج اقتصادية دون النظر في جدواها أو تداعياتها على المدى البعيد، وعدم الاهتمام بتحسين مناخ الاستثمار، خصوصا الاضطرابات التي لاحت في الأفق بعد انخفاض عائدات النفط التي يعول عليها في تمويل الإنفاق الحكومي وخلق فرص العمل.

كلمات مفتاحية: سوق العمل –العمالة غير الرسمية–الإنفاق العام–بطالة فئة الشباب.

مقدمة: إن دراسة سوق العمل والاختلالات التي يتعرض لها يستوجب فهم واقع الاقتصاد الجزائري والتحديات التي يواجهها. وعليه، فإن الاعتماد الواسع على إيرادات المحروقات، عدم نجاعة سياسة الاستثمار، وتفشي الاقتصاد غير الرسمي هم بمثابة اختلالات قطاعية تؤثر على سوق العمل الذي عرف ولوج عدد كبير من عارضي العمل مقارنة بالطالبين، مما أحدث اختلالا في سوق العمل ترجم في صورة حشود من العاطلين، تعذرت كل التدابير والبرامج التي بادرتها الدولة، عن طريق سياستها الإنفاقية، التقليل من عددهم حيث ارتفعت معدلات البطالة إلى 30٪ في تسعينيات القرن الماضي، والتي قد تكون أعلى بكثير إذا ما قورنت بالمعدلات الرسمية.

يعاني سوق العمل في الجزائر من اختلالات واضحة أهمها: بطالة فئة الشباب، هجرة حاملي الشهادات إلى الخارج، بطالة خرجي الجامعات، هيمنة قطاع الخدمات في استقطاب اليد العاملة على حساب القطاعات الأخرى كالزراعة، الصناعة والأشغال العمومية، ارتفاع معدل التشغيل في القطاع غير الرسمي، محدودية القطاع الخاص في استقطاب اليد العاملة، زيادة المطالب الاجتماعية، وانخفاض معدلات النمو.كل هذه المظاهر دفعت بالحكومة انطلاقا من 2001 إلى غاية 2014 إلى توسيع إنفاقها عن طريق برامج اقتصادية تهدف إلى خلق مناصب عمل دائمة، وتحفيز الشباب على إنشاء مؤسساتهم الخاصة، الزيادة في الأجور، توسيع البنية التحتية.

1. **سوق العمل في الجزائر:** استمر الداخلون الجدد لسوق العمل في الزيادة مقارنة مع فرص التشغيل المستحدثة سواء في القطاع العام أو الخاص، وأصبح عدم التوازن بين طلب العمل وعرضه واقعا، وهذا الواقع حول البطالة إلى ظاهرة مزمنة تفاقمت معدلاتها إلى مستويات رهيبة مست خصوصا فئة الشباب، النساء وخرجي الجامعات. فالزيادة المستمرة للفئة السكانية القادرة على العمل، والنتائج الضعيفة للنمو الاقتصادي والتراجع في إنشاء مناصب شغل جديدة خلال التسعينات زادت من الاختلال سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة التي أثرت بشكل بارز على اللاحقين الجدد لسوق العمل الذي قارب 30٪ سنة 2000ولكن مع الشروع في برامج الإصلاح الاقتصادي بدأت هذه المعدلات في التراجع التدريجي بفعل المشاريع الاقتصادية الضخمة التي باشرتها الحكومة والتي ولدت فرص عمل واسعة ساهمت في امتصاص البطالة وانعاشالاقتصاد، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (1) أدناه.[1]

الشكل رقم (1): تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2000-2015)

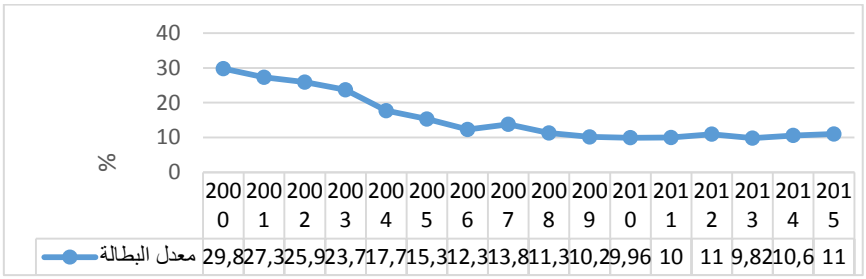

المصدر: ONS, **Rétrospective Statistique 1962 – 2011**,p-72.

ONS, **Activité, Emploi et Chômage**, n°726, Septembre, 2015,p.11

لقد استهدفت المشاريع التنموية التخفيف من الاختلالات التي يعاني منها سوق العمل والتي تمثلت فيما يلي:

1.1 **طول فترة البطالة:** ينتظر الوافدون الجدد لسوق العمل في الجزائر في بعض الأحيان فترة تتعدى ثلاث سنوات ليجدوا منصب عمل، إذ تطول فترة الباحثين الجدد عن العمل لعدة أسباب نذكر منها: جمود سوق العمل، التوجهات الديمغرافيةالمتزايدة، نقص المعلومات الخاصة بمناصب العمل. والجدول رقم (1) أدناه يبين توزيع العاطلين عن العمل حسب فترة البحث عن عمل.

جدول رقم (1) :توزيع البطالين حسب فترة البحث عن عمل سنوات 2003، 2009 و2015

مدة البحث	2003	2009	2015
أقل من سنة	٪38.87	٪25	٪25.1
سنة واحدة		/	/
سنتين	٪20.48	٪17	٪23.2
3 سنوات	٪13.75	٪50	٪49
4 سنوات	٪8.19		
5 سنوات فما فوق	٪18.71		
غير مصرح	/	٪9	٪2.7
المجموع	**٪100**	**٪100**	**٪100**

المصدر:.ONS,**Emploi et Chômage**, années : 2003, 2009, 2015,pp.4-7

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1)أعلاه أن نسبة الأشخاص الذين يبحثون عن عمل في أول سنة هي أعلى نسبة مقارنة بالذين عانوا من البطالة لسنوات أطول، ومرد ذلك إلى نقص المعلومات حول كيفية الالتحاق بعالم الشغل، أو لأن نتائج المسابقات ومقابلات العمل تتطلب وقتا، أو لكون أصحاب المؤسسات يفضلون أصحاب الخبرات على المتخرجين حديثا، الشيء الذي يتسبب في وجوب الانتظار مدة أطول للحصول على عمل.ولكن هذه النسبتبدأ في التناقص مع مرور الزمن لاعتبارات أبرزها أن الباحثين عن عمل تمكنوا من الاندماج في سوق العمل، أو لأنهم انخرطوا في السوق الموازية، أو لأنهم انسحبوا من سوق العمل بشكل نهائي أو بسبب الهجرة.

2.1. **هيمنة قطاع الخدمات في استقطاب اليد العاملة:**يمكن استعراض أكثر القطاعات استقطابا لليد العاملة في الجزائر من خلال الجدول رقم (2):

جدول رقم (2):توزيع اليد العاملة حسب القطاعات الاقتصادية

القطاع	2004		2007		2015	
	اليد المشتغلة	٪	اليد المشتغلة	٪	اليد المشتغلة	٪
الفلاحة	1617125	٪20.74	1 170 897	٪13.6	917000	٪8.7
الصناعة	1060785	٪13.6	1 027 817	٪12.0	1377000	٪13
البناء والأشغال العمومية	967568	٪12.41	1 523 610	٪17,7	1776000	٪16.8
التجارة/ الخدمات الإدارية	4152934	٪53.25	4 871 918	٪56,7	6524000	٪61.6
المجموع	**7798412**	**٪100**	**8 594 243**	**٪100**	**10594000**	**٪100**

المصدر :.ONS, **Emploi et chômage**, années : 2004, 2007, 2015,pp.2-4

يتبين من الجدول أعلاه أن قطاع الخدمات هو أكثر القطاعات استقطابا لليد العاملة، إذ وصلت نسبة اليد العاملة في هذا القطاع إلى 61.6٪ سنة 2015 مقارنة بسنة 2007(56.7٪) و53.25٪ سنة 2004، أي أن هذا القطاع وحده يشغل أكثر مما تشغله باقي القطاعات مجتمعة، أما قطاع الصناعة فلم يعرف تغيرا كبيرإذ استقرت نسبة التشغيل في حدود 13٪ ، ويعود السبب في ذلك إلى تراجع الدولة عن الاستثمار في القطاع الصناعي، بينما لا تملك الجزائر قطاعا خاصا قويا يتمكن من حمل عبء قطاع الصناعة، أما قطاع البناء والأشغال العمومية فقد شهد ارتفاعا في استقطابا لليد العاملة المشتغلة وصل إلى 17.7%و 16.8٪ سنة 2007 و2015على التوالي بينما سجل هذا المعدل 12.41٪ سنة 2004، بفعل مشاريع البنى التحتية التي باشرتها الحكومة في إطار البرامج الخماسية، أما أكثر القطاعات تضررا هو القطاع الزراعي الذي عرف تراجعا كبيرا في استقطاب الفئة المشتغلةالتي لم تتجاوز 8.7٪ سنة 2015 بعد أن كانتفي حدود21٪ سنة 2004، إذ لم يحظهذا القطاع باهتمام المستثمرين، زد عن ذلك اكتساح العمران للأراضي الزراعية بشكل ملحوظ.

3.1. العمالة في القطاع غير الرسمي*: تمكن القطاع غير الرسمي ولو بشكل غير كافي من امتصاص اليد العاملة في كل القطاعات تقريبا، إلا أن الغلبة كانت لقطاع التجارة والخدمات، وهو ينتشر في المناطق الحضرية والريفية، ويتميز بتحرره من القيود القانونية ولا يخضع لأية ضوابط بما في ذلك

*تعرف منظمة العمل الدولية القطاع غير الرسمي بأنه:" ذلك القطاع الذي يضم مجموعة من الأنشطة التي يتم إنجازها على هامش تشريعات العمل، والتشريعات الاجتماعية والضريبية، والتي لا تخضع للرقابة". وهو يتميز عن القطاع الرسمي بأن المؤسسة فيه غير مسجلة في السجل التجاري، أو أنها لا تملك ترخيصا لمزاولة المهنة، إضافة إلى عدم انخراطها في نظام التأمينات الاجتماعية أو عدم تسديد اشتراكات اجتماعية.

أوقات العمل، الأجر وتصريف السلع حيث أن الأجور كثيرا ما تكون أدنى من الأجور السائدة. بناء على معطيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر فإن حجم العمل في القطاع غير الرسمي في الجزائر قد تطور من 600.000 شخص إلى 1.2 مليون شخص ما بين 1990 و1998 ليصل إلى 1.4 مليون شخص سنة 2003، أي ما يعادل 17.2% من اليد العاملة المشتغلة عام 2003، و21.9% من المشتغلين خارج القطاع الزراعي، وكان نشاط العمال في القطاع غير الرسمي أكثر اتساعا في قطاع التجارة والبناء والنسيج والصناعات والنقل وهو في الغالب ممول من طرف العائلات[2] ويشير المجلس إلى أن العمل غير الرسمي ينمو سنويا بمعدل 8%.[3]وارتفع عدد العاملين في القطاع غير الرسمي في الجزائر إلى3ملايين شخص من إجمالي8.25 مليون شخص سنة 2007،أي بنسبة35٪من القوة العاملة[4].ويشكل القطاع التجاري أ كبر نسبة من النشاط غير الرسمي. [5]

لقد لعب القطاع غير الرسمي دورا هام افي عملية إحداث فرص العمل، وبمأن الذين يمارسون أنشطة غير الرسمية والعمالة الجزئية تمثل نسبة كبيرة من الفئة المشتغلة،فإن ذلك يجعل معدلات العمالة والبطالة تفقد دلالتها.[6]

4.1. بطالة الشباب:على الرغم من هيمنة فئة الشباب على المجتمع الجزائري –التي تعتبر ميزة إيجابية بالنسبة لمسار أي اقتصاد– إلا أن هذه الميزة لم يتم استغلالها بشكل جيد، إذ أن هذه الفئة تعرف تهميشا ترجم من خلال معدلات بطالة مرتفعة ناتجة عن ضعف أداء سوق العمل وقلة أو رداءة فرص العمل، ويتفاقم الوضع بسبب المناخ السيء للاستثمار عموما ومحدودية النمو، بالإضافة إلى طبيعة القطاع الخاص وتعرضه لأنواع البيروقراطية والفساد الأمر الذي يحد من فعاليته في خلق فرص العمل. [7]فحتى مع انخفاض معدلات البطالة خلال الفترة 2000 –2015 بانتقالها من 30٪ سنة 2000 إلى 10٪ سنة2010 ثم 11٪ سنة 2015، إلا أن نسبة البطالة عند الشباب بقيت مرتفعة فقد وصلت إلى 30٪ سنة 2005، و21.5٪ سنة 2010 ثم ما لبثت أن عاودت الارتفاع لتصل إلى 29.9 سنة 2015. [8] ويمكن ملاحظة ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل من فئة الشباب من خلال الجدول رقم (4):

جدول رقم (3):عدد البطالين حسب الفئة العمرية (بالآلاف)

الفئة العمرية	2004	2007	2015
حتى 20	256 907	175 245	136 000
24-20	505 378	421 404	382 000
29-25	462 633	393 024	389 000
34-30	206 447	187 488	198 000
39-35	104 297	93 151	95 000
44-40	58 291	48 364	64 000

49-45	41 583	22 192	33 000
54-50	24 577	24 182	25 000
59-55	11 422	9 613	14 000
المجموع	**1 671 534**	**1374 663**	**1237000**

المصدر:.ONS, **Emploi et chômage**, années : 2004, 2007, 2015, pp.3-5

يتبين لنا من الجدول رقم (3) أن الفئة العمرية ما بين 20-24 سنة هي أكثر فئة عرضة للبطالة حتى مع الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية التي قامت بها الحكومة من أجل التخفيف من حدة بطالة الشباب، فالوضع الملاحظ سنة 2004 استمر إلى غاية سنة 2007، وبنسبة أقل سنة 2015.

5.1. بطالة حاملي الشهادات: رغم أن الجزائر تتميز بتخرج عدد كبير من طلبة الجامعات سنويا، إذ ارتفع عدد المتخرجين من 53 ألف متخرج سنة 2000 إلى247 ألف متخرج سنة 2011 ،[9] إلا أن تكوينهم لم يشفع لهم في الحصول على وظيفة. وما زالت مشكلة عدم مواءمة مؤهلات خرجي الجامعات لمتطلبات سوق العمل تمثل مشكلة رئيسية،[10] إذ يلاحظ افتقاد قطاع التعليم العالي لطابعه التكويني والمهني، وعدم التنسيق بين سياسات التعليم والتوظيف.[11]ويوضح الجدول رقم (4) نسبة البطالة بالنسبة للحاصلين على تكوين مهني وجامعي.

جدول رقم (4):نسبة تشغيل أصحاب الشهادات سنة 2011

	شهادة التكوين المهني	**شهادة التعليم العالي**
أقل من سنة	**%43.8**	**%42.8**
من سنة إلى سنتين	**%25.9**	**%26.3**
من سنتين إلى 3سنوات	**%13.7**	**%16.1**
أكثر من ثلاث سنوات	**%11.7**	**%13**

المصدر:ONS 2011

بحجة عدم حصول اليد العاملة على الخبرة المطلوبة في مختلف الأنشطة الاقتصادية، تم اللجوء إلى يد عاملة أجنبية لتغطية هذا العجز، وبالتالي فإن سوق العمل في الجزائر أصبح في مواجهة تحدي يتميز بالتناقض بين باحثين عن عمل لا يجدون فرصة عمل، ومؤسسات تبحث عن عاملين إما أجانب أو متقاعدين. والأمر أكثر تعقيدا بالنسبة للنساء فمعدل بطالة النساء المتحصلات على شهادات عليا ارتفع بشكل ملحوظ (أكثر بـ24٪ بين 2001 و2011). [12] ويمكن إدراج أسباب انتشار بطالة حاملي الشاهدات في الجزائر إلى ما يلي:

- عدم تناسب التكوين في الجامعات مع متطلبات سوق العمل من حيث المهارات المطلوبة واحتياجات المؤسسات؛

- عدم قدرة الاقتصاد على خلق وظائفتناسب الكفاءة العالية لبعض خرجي الجامعات في بعض التخصصات وهذا ما تسبب في هجرة الأدمغة؛

- اهتمام الطلبة بالعلوم الانسانية والاجتماعية على حساب العلوم التقنية؛

- غياب الرابط بين الجامعة والمحيط المهني تزداد حدته بسبب عدم اعطاءالمؤسسات الأهمية اللازمة للبحث، وبوجود تأطير غير كاف للمقاولة وضعف الميزانية المخصصة للبحث.[13]

1. دور الإنفاق الحكومي في التخفيف من اختلالات سوق العمل:

تشير السياسة الاقتصادية إلى جميع التدابير المعتمدة والإجراءات التي تتخذها السلطة العامة لتحقيق أهداف اقتصادية محددة سلفا، من خلال معايير تستعمل في العادة من أجل تصنيفها والتي تتمثل في معيار فعالية الآجال؛معيار الأداة المستعملة؛معيار الأهداف المسطرة.[14]

تعتبر السياسة المالية إحدى الأدوات التقليدية للسياسة الاقتصادية، فاستخدام النفقات العامة والاقتطاعات الضريبية يساعد على إنعاش الطلب الكلي الشيء الذي يرفع من التشغيل .[15].

إن ارتفاع التحويلات يكون قويا في الأجل القصير، لأن مداخيلها موجهة بشكل رئيسي لأسرة ذات الدخل المتواضع والتي يكون فيها الميل الحدي للاستهلاك ضعيفا، بالمقابل انتعاش الاستثمار العام يكون له أثر على المدى المتوسط والطويل لأن آجال التنفيذ طويلة.[16]

1.2. مواءمة الظروف المالية لزيادة الإنفاق العام في الجزائر

لقد مر الاقتصاد الجزائري بسنوات صعبة، فانخفاض أسعار البترول 1986، والانتقال إلى اقتصاد السوق وحل المؤسسات العامة الذي تسبب في تسريح العديد من العمال في سبيل إعادة بناء القطاع العمومي الاقتصادي بين 1997 و1998 جعلت معدلات البطالة تسجل أرقاما قياسية عند حدود 28% رغم الإجراءات التي اتخذتها الدولة في سبيل استرجاع الاستقرار الأمني. وبحلول سنة 2000 تأكد الاتجاه الجيد لسوق النفط العالمي. فقد تمكنت الجزائر من تحقيق وفورات مالية معتبرة خلال الفترة ما بين 2000 إلى غاية النصف الأول من سنة 2014 بفضل عائدات المحروقات، حيث بلغت أسعار البترول خلال الفترة المذكورة إلى 109 –110 دولار للبرميل،[17] وكانت عائدات المحروقات في عام 2003 أكثر من ضعف ما كانت عليه في عام 1999. وكانت المحروقات تمثل أكثر من 67٪ من إيرادات الميزانية خلال الفترة 1999–2003،مما سمح بسداد الديون الخارجية ومباشرة مشاريع تنموية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وامتصاص البطالة، والتي سنستعرضها فيما يلي:

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)

يعبر برنامج دعم الإنعاش الاقتصاديبوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة إنفاقيه توسعية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز الاستثمارات العمومية الكبرى،وقد تم تخصيص غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دج (حوالي 7 مليار دولار) ليصل المبلغ النهائي إلى 1216 مليار دج (ما يعادل 16 مليار دولار)،[18]والذي تجسدت أهدافه فيما يلي:

- تنشيط الطلب الكلي عن طريق إتباع سياسة التوسع في الإنفاق العام ؛
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة؛
- خلق مناصب شغل جديدة عن طريق تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي والمؤسسات المحلية المنتجة الصغيرة والمتوسطة؛
- تجهيز هياكل قاعدية لإعادة بعث النشاطات الاقتصادية والتكفل بالاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص جانب التنمية البشرية.

ثانيا :البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

جاء هذا البرنامج كتكملة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وذلك لمواصلة الإنجازات التي تم تحقيقها، وخصص له غلاف مالي أولي قدر بـ 4203 مليار دج، انتقل إلى 8705 مليار دج بإضافة ميزانية خاصة بمناطق الهضاب العليا والجنوب. [19]

يهدف برنامج دعم النمو الاقتصادي إلى تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة وإلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة، هذا من جهة ومن جهة أخرى يهدف هذا البرنامج إلى تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للاقتصاد لاسيما شبكات النقل والأشغال العمومية، الري والفلاحة والتنمية الريفية.[20] وجاء هذا البرنامج لتحقيق الأهداف التالية:[21]

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة، وتحسين مستوى معيشة الأفراد؛
- .تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية؛
- رفع معدلات النمو.

ثالثا: البرنامج الخماسي 2010-2014

تم تخصيص لهذا البرنامج 21.214 مليار دج من النفقات (أو ما يعادل 286 مليار دولار)، وهو يشمل شقين اثنين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج (ما يعادل 130 مليار دولار).

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 534 .11 مليار دج، (أي ما يعادل 156 مليار دولار)، تخصيص أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية، كما تم تخصيص ما يقارب من 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، وأكثر من 1.500 مليار دج لدعم تنمية

الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال تخصيص أكثر من 1.000 مليار دج يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية ، وما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية. أما فيما يخص تشجيع إنشاء مناصب الشغل، تم تخصيص 350 مليار دج لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة، وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل. كل ذلك يرمي إلى تحقيق الهدف المتمثل في إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال سنوات البرنامج. إضافة إلى مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم.[22]

2. الدراسة القياسية:

تقوم الدراسة على التحليل المجزأ disaggregated هيكل الإنفاق العام المستوحى من دراسة لبارو BARRO 1981 ،[23] حيث قمنا بتجزئة الإنفاق الحكومي إلى الإنفاق الحكومي الاستثماري، الإنفاق الحكومي الجاري والإنفاق الحكومي على التعليم العالي، وذلك لاختبار أثر كل نوع أو مكون من مكونات الإنفاق على بطالة حاملي الشهادات، العمالة في القطاع غير الرسمي، وبطالة الشباب، التي تعكس بدورها بعض الاختلالات التي يواجهها سوق العمل في الجزائر.

تم استخدام نموذج VAR الذي يعتمد على الخصائص السابقة للمتغيرات الاقتصادية دون تحديد الصلات النظرية التي توحدهم واستعمال النتائج لقياس أثر الصدمات وذلك بعد ادخال اللوغاريتم لإعطاء نتائج أكثر دقة، كما قمنابدارسة استقرارية المتغيرات التابعة والمستقلة باستعمال اختبار ديكي فولر المطور Dickey Fuller augmenté. معطيات النموذج تم اختيارها بصفة سنوية خلال الفترة (2000-2015) أي لمدة 16 سنة، وكان مصدرها الديوان الوطني للإحصاء ONS. وقمنا باستعمالها لتقدير ثلاث معادلات لثلاث متغيرات تابعة وهي كالتالي:

1.3. المعادلة الأولى: أثر الإنفاق الحكومي على بطالة حاملي الشهادات.

حيث أن :

UD =	−0.023	− 0.32***UD**(−**1**)	− 0.51***GE** (−**1**)	− 0.029***GES**(−**1**)
	(0.044) [−0.425]	(0.25) [−1.28] R^2=40%	(0.27) [−1.88] F_C=1.92	(0.36) [−0.08] N=16

UD:معدل بطالة حاملي الشهادات.

GE:الإنفاق الحكومي الاستثماري كنسبة من الناتج الداخلي الخام.
GES:الإنفاق الحكوميعلى التعليم العالي كنسبة من الناتج الداخلي الخام.

أ.التفسير الإحصائي: يوضح معامل التحديد R^2 أن 40% من التغير في معدل بطالة حاملي الشهادات يعود إلى التغير في المتغيرات المستقلة المبينة في المعادلة (1)، و60٪ تعود إلى متغيرات أخرى خارج النموذج. بينما يظهر اختبار ستودنت معنوية الانفاق الحكومي الاستثماري عند 10٪ وعدم معنوية الإنفاق الحكومي على التعليم العالي.أما اختبار فيشر فيوضح عدم معنوية المعلمات مجتمعة حيث .Fc=1.92<Ft=3.49

ب. التفسير الاقتصادي: يلاحظ أن أثر الإنفاق الحكومي على التعليم العالي على بطالة حاملي الشهادات دون تأثير، على الرغم من المبالغ الضخمة التي أنفقتها الحكومة على التعليم العالي، وبالتالي فإن التوجه نحو الإنفاق لا يكفي إذا لم يصاحب ذلك تحسين في جودة التعليم وإيلاء الأهمية لاحتياجات سوق العمل وتغطية العجز في التأطير النوعي، إضافة إلى وضع استراتيجية واضحة لتأمين التنسيق بين البحث العلمي والمؤسسة الاقتصادية.[24]أما بالنسبة للإنفاق الحكومي الاستثماري فيوضح أن زيادته بـ1٪ تؤدي إلى انخفاض بطالة حاملي الشهادات بـ0.5٪ ،وذلك بفضل استفادة خريجي الجامعات من البرامج الاستثمارية التي قامت بها الحكومة والتي احتاجت فيها إلى يد عاملة مؤهلة، وإلى المؤسسات الخاصة في انجاز المشاريع الحكومية كمكاتب الدراسات والمؤسسات المتخصصة في مجالات معينة، إلا أنها استعانت كذلك باليد العاملة الأجنبية التي زاحمت العمالة المحلية في انجاز المشاريع العامة.

ج. دراسة الاستقرارية: وذلك من خلال دراسة اختبارات اكتشاف جذر الوحدة باستعمال اختبارات ديكي فولر المطور Dickey Fuller augmenté،وجدنا أن المتغيرات الخاصة بالنموذج الأول مستقرة من الدرجة الأولى بالنسبة لـ UDو GESمن النوع DS وبالتالي وضعنا (UD)d=UDو (GES)d=GES بينما GE هي من النوع TS ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الملحق (1).

د. دراسة السببية :يظهر الملحق(4) أن المتغيرة GE وحدها تسبب التغير في بطالة حاملي الشهادات مع فجوة واحدة VAR(1) عند مستوى دلالة 10%، وهي علاقة وحيدة الاتجاه بمعنى أن التغير فيGE سوف يؤدي إلى التغير في معدل بطالة المتعلمين وليس العكس.

هـ . اختبار استقراريه النموذج:لقد بينت نتائج شكل (1) ملحق (5) أن جموع المعاملات اقل من الواحد، وهذا يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة في الارتباط الخطي أو عدم تجانس التباين. اذن يمكننا الاستنتاج بأن النموذج القياسي المستخدم خلال الفترة 2000 – 2015 مستقر تماما.

و.دوال الاستجابة:تعبر دوال الاستجابة عن ديناميكية نماذج VAR، حيث يسمح هذا النوع من التحليل بمعرفة سلوك مختلف متغيرات النموذج نتيجة الصدمات التي قد يتعرض لها، ومن خلال هذا الاختبار

يمكن توضيح مقدرة المتغيرات المدرجة في النموذج على تفسير سلوك بعضها البعض.[26]ويتم النظر في آثار الصدمة على مدى 10 فترات (أي 10 سنوات)، والتي تمثل الوقت اللازم لعودة المتغيرات إلى مستوياتها في الأجل الطويل.ويظهر من خلالها أن استجابة بطالة المتعلمين لإحداث صدمة في زيادة الإنفاق الاستثماري العام كانفي السنة الثانية، فمقدار التغير في GEبـ1٪ يؤدي إلى انخفاض في بطالة المتعلمين بـ0.087٪ في السنة الثانيةثم 0.015٪ في السنة الموالية ويستمر التأثير بالانخفاض إلى أن يختفي ليصل إلى مستواه على المدى الطويل. وبالتالي يلاحظ أن استجابة بطالة المتعلمين للإنفاق الحكومي لم يكن آني بل تأخر سنة بعد إحداث الصدمة. أما فيما يخص استجابة بطالة المتعلمين لحدوث صدمة في الإنفاق على التعليم العالي فقد كانت بسيطة جدا إذ انتقلت من 0.004−٪ في السنة الثانية إلى 0.001−٪ في السنة الرابعة.

.تحليل التباين: إن الغرض من تفكيك التباين هو معرفة مدى مساهمة كل تجديدة في تباين خطأ التنبؤ أوتحديد نسبة التباين التي يسببها متغير ما في المتغير نفسه وفي المتغيرات الأخرى، ويوضح جدول تحليل التباين الظاهر في الملحق (2)،أن تباين خطأ معدل بطالة المتعلمين في آفاق 10 سنوات من التنبؤ، يعود إلى: 75 ٪ لتجديداته، بينما 20٪ إلى GE،و 3.3٪ يعود إلى GES.
الأمر الذي يدل أن الصدمات في الإنفاق الحكومي تساهم بشكل متوسط في تفسير خطأ تنبؤ بطالة المتعلمين، بينما تدل الصدمات في الإنفاق الحكومي على التعليم العالي مساهمتها بشكل ضعيف جدا في تفسير خطأ التنبؤ.

2.3. المعادلة الثانية: أثر الإنفاق الحكومي على العمالة غير الرسمية

EI=	− 0.0004	− 0.405***EI**(−**1**)	− 0.033***GE** (−**1**)	+ 0.005*GG (−**1**)
	(0.023) [−0.016] R^2=20%	(0.305) [−1.327] F_c=0.62	(0.176) [−0.188] N=16	(0.264) [0.020]

حيث يمثل:

EI:العمالة في القطاع غير الرسمي كنسبة من الفئة المشتغلة؛
GG: الإنفاق الحكوميالجاري (نفقات التسيير) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

أ.التفسيرالاحصائي:يشير معامل التحديد إلى أن 20٪ من التغير في معدل العمالة في القطاع غير الرسمي تعود إلى التغير في المتغيرات المستقلة في المعادلة (2) ، بينما 80٪ من التغير يعود إلى متغيرات

أخرى. أما اختبار ستيودنت فيوضح أن المتغيرات المستقلة غير معنوية، واختبار فيشر يبين عدم معنوية المعلمات مجتمعة حيث Fc=0.62<Ft=3.49.

ب.التفسير الاقتصادي: يوضح النموذج أن الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري ليس لهما أي تأثير في التخفيف من العمالة غير الرسمية خلال الفترة 2000-2015، وذلك يعود إلى أن العمالة غير الرسمية تتأثر أكثر بالسياسة الضريبية من السياسة الانفاقية لأن المؤسسات لجأت في الأساس للقطاع غير الرسمي لتجنب الضرائب أو لتفادي مساهمات الضمان الاجتماعي، وذلك على الرغم من تشجيع الحكومة القطاع الخاص ومساعدته في تحمل جزء من مساهمات الضمان الاجتماعي الذي كان أحد أهداف البرامج الحكومية المسطرة خلال الفترة 2001-2015، ولكن الإحصائيات توضح تطور نسبة العمالة غير الرسمية خلال الفترة المذكورة وزيادة معدلاتها إذ انها ارتفعت من 33.5٪ سنة 2001 إلى 40٪ سنة 2011 ثم 38٪ سنة 2011. [25]

ج. دراسة الاستقرارية:وذلك من خلال اختبارات اكتشاف جذر الوحدة باستعمال اختبارات ديكي فولر المطور Dickey Fuller augmenté، ووجدنا أن المتغيرةGG مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي وضعنا GG=d(GG) ، أما المتغيرة EI فهي مستقرة عند الفرق الثاني ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الملحق(1).

د.دراسة السببية :يظهر الملحق (4) أن الإنفاق الحكومي لا يسبب التغير في العمالة غير الرسميةمع فجوة VAR(1)وبالمثل العمالة غير الرسمية لا تسبب التغير في الإنفاق الحكومي .

هـ . اختبار استقراريه النموذج:لقد بينت نتائج شكل (2) ملحق (5) أن جموع المعاملات اقل من الواحد، وهذا يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة في الارتباط الخطي أو عدم تجانس التباين. اذن يمكننا الاستنتاج بأن النموذج القياسي المستخدم خلال الفترة 2000 – 2015 مستقر تماما.

و. دوال الاستجابة: أدت صدمة في الإنفاق الحكومي الاستثماري إلى استجابة العمالة غير الرسمية ابتداء من السنة الثانية وذلك بنسبة 0.005-٪ وهي نسبة ضعيفة جدا لتنخفض إلى 0.0003-٪ في السنة الرابعة. أما بالنسبة إلى استجابة العمالة لصدمة في الإنفاق الحكومي الجاري فقد كانت ضعيفة جدا وموجبة أي بنسبة 0.0004٪ في السنة الأولى ثم تحولت هذه الاستجابة إلى أثر سلبي ابتداء من السنة السادسة وصولا إلى السنة العاشرة.

ي.تحليل التباين : يوضح جدول تحليل التباين الملحق (2)أن تباين خطأ العمالة في القطاع غير الرسمي تعود إلى 99.7٪ إلى تجديداتها، 0.24٪ إلى تجديدات الإنفاق الحكومي الاستثماري و0.01٪ إلى الإنفاق الحكومي الجاري. الأمرالذي يدل على أنالصدمات في الإنفاق الحكومي لا تساهم إلا بشكل بسيط جدا في تفسير خطأ تنبؤا لعمالة غير الرسمية.

3.3. المعادلة 3: أثر الإنفاق الحكومي على بطالة الشباب

UY=	− 0.086	− 0.27***UY**(−1)	− 0.47***GE**(−**1**)	+ 0.71***G**(−**1**)
	(0.040) [−2.129] R^2=0.30	(0.29) [−0.90] F_c=1.34	(0.26) [−1.81] N=16	(0.38) [1.85]

حيث : **G** يمثل الإنفاق الحكومي الكلي كنسبة من الناتج المحلي الخام.

أ. التفسير الاحصائي: يشير معامل التحديد إلى أن 30٪ من التغير في معدل بطالة الشباب يمكن تفسيره بتغير في المتغيرات المستقلة، ولا شك أن هذه النتيجة تشير إلى أن نموذج المقدر لا يتمتع بجودة توفيق عالية كون 70٪ من التغيرات في UY تفسره متغيرات أخرى خارج النموذج المقدر. أما اختبار ستودنت يظهر معنوية المتغيراتالمفسرة ما عدا بطالة الشباب للسنة السابقة. واختبار فيشر يوضح عدم معنوية المعلمات مجتمعة حيث Fc=1.34<Ft=3.49

ب.التفسير الاقتصادي: يلاحظ أن أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على بطالة الشباب كان له تأثير معنوي، فقد كانت البرامج الاقتصادية تهدف إلى إعطاء فرصة أكثر للشباب من خلال المشاريع التي باشرتها الحكومة أو من خلال دعم مشاريعهم الخاصة، حيث يلاحظ أن تغير الإنفاق الحكومي الاستثماري بـ1٪ يؤدي إلى خفض بطالة الشباب بـ 0.47٪ بعد مرور سنة، أما تغير الإنفاق الحكومي الكلي فله تأثير موجب على بطالة الشباب فزيادة الإنفاق الحكومي بـ1٪ يزيد من بطالة الشباب بـ0.7٪ مما يظهر أن نفقات التسيير كان لها أثر سلبي على تشغيل الشباب، وقد يكون ذلك من خلال استفادة فئات أخرى غير الشابة من الإنفاق الجاري.

ج. **دراسة الاستقرارية:** وذلك من خلال اختبارات اكتشاف جذر الوحدة باستعمال اختبارات ديكي فولر المطور Dickey Fuller augmenté، ووجدنا أن المتغيرة UY مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي وضعنا

UY=d(UY)، أما بقية المتغيرات فقد قمنا بدراسة استقراريتها فيما سبق،ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الملحق(1).

د.دراسةالسببية :يظهر الملحق (4) أن المتغيراتGE, G تسبب UY مع فجوة واحدة VAR(1) عند مستوى دلالة 10%. بمعنى أن التغير في المتغيرات المذكورة سوف يؤدي إلى التغير في معدل بطالة الشباب وليس العكس، حيث أنها علاقة وحيدة الاتجاه.

هـ . اختبار استقراريه النموذج:لقد بينت نتائج شكل (3) ملحق (5) أن جموع المعاملات اقل من الواحد، وهذا يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة في الارتباط الخطي أو عدم تجانس التباين. اذن يمكننا الاستنتاج بأن النموذج القياسي المستخدم خلال الفترة 2000 – 2015 مستقر تماما.

و. دوال الاستجابة:يظهر الشكل في الملحق(2) استجابة بطالة الشباب لإحداث صدمة في الإنفاق الحكومي الاستثماري،فزيادته بـ1٪ يؤدي إلى التغير في UYبنسبة 0.001٪ في السنة الثانية ثم تحولت الاستجابة إلى علاقة عكسية ابتداء من السنة الثالثة بنسبة 0.048- ٪وتستمر هذه الاستجابة السالبة حتى السنة العاشرة. بينما كانت استجابة بطالة الشباب لصدمةفي زيادة الإنفاق الحكومي الكلي ابتداء من السنة الثانية وكانت بنسبة موجبة 0.04٪ ثم تحول أثر الصدمة لأثر عكسي في السنة الثالثة بنسبة 0.02٪-و 0.001-٪ في السنة السادسة، أي أن الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة بطالة الشباب بعد سنة من إحداث الصدمة ثم يتحول هذا الأثر ليساهم الإنفاق الحكومي في التخفيف من بطالة الشباب ابتداء من السنة الثالثة.

ي. تحليل التباين: يوضح جدول تحليل التباين الظاهر في الملحق (3) أن تباين الخطأ في بطالة الشباب يعود إلى 76.3٪ من تجديداتها، 12.8٪ إلى الإنفاق الحكومي الاستثماري و11٪ إلى الإنفاق الحكومي الإجمالي. الأمر الذي يوضح أن الصدمات في الإنفاق الحكومي تساهم بشكل متوسط في تفسير خطأ تنبؤ بطالة الشباب.

3. النتائج والتوصيات

أظهرت النتائج من خلال النماذج التي تم تقديرها أنالسياسة الإنفاقية التوسعية للحكومة التي تم تنفيذها خلال الفترة 2000-2015، تمكنت من التخفيف من معدلات بطالة الشباب وبطالة خرجي الجامعات ولكنها دون تأثير على العمالة غير الرسمية، لكن ما يلاحظ أن المبالغ الضخمة التي تم انفاقها على المشاريع الاستثمارية كان لها تأثيرعلى خلق مناصب العمل من ناحية الكم وليس على النوعية، الإنتاجية والاستدامة فيسوق العمل، إذ تبين أن تلك البرامج تنطوي على ثلاثة عيوب رئيسة هي : التكلفة العالية، والتغطية المنخفضة، والتأثير المحدود، كماأن معظم الوظائف التي أنشئت متدنية الأجر،غير دائمة وهشة ومهددة بالزوال في أي وقت.[26]إذ بمجرد انخفاض عائدات البترول تم تجميد البرامج التي كان ينتظر

استمرارها (برنامج 2015-2019) ، كما قامت الحكومة بعدة إجراءات لتخفيف النفقات العامة منها تجميد المشاريع الاستثمارية وإعادة النظر في النفقات الإدارية،[27]الشيء الذي تسبب في ارتفاع معدلات البطالة حيث أنها انتقلت من 9.82٪ سنة 2013 إلى 11٪ سنة 2015 و11.22٪ سنة 2016، الشيء الذي أظهر أن الحلول التي تم طرحها من خلال البرامج الاقتصادية لم تكن ناجعة كونها لم تعمل على رفع معدلات النمو بشكل دائم يضمن مواجهة التحديات التي يعاني منها سوق العمل، وبالتالي أصبح من الضروريإعطاء الأولويه للفاعلية والمردودية الاقتصادية لجعل نفقات التجهيز أكثر فعالية بحيث تسمح للحكومة بتحقيق النتائج المرجوة بنفقات دنيا، [2]بالإضافة إلى ضرورة تحسين مناخ الاستثمار، زيادة الشفافية، تقوية المنافسة، ومحاربة الفساد الذي يعتبر من بين أهم العوامل التي تعيق تطور القطاع الخاص، النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل.[3]ناهيك عن الاستثمار بشكل أساسي في القطاعات الخلاقة للقيمة المضافة ،[31] من خلال انتقاء الشعب والفروع التي تمكن من وضع استراتيجية من شأنها تقليص فاتورة الواردات من جهة، وتطوير الصادرات من جهة أخرى،[32]كذلك تشجيع روح الابتكار وريادة الأعمال،[33]تبسيط الإجراءات الجبائية،وتحسين الخدمات الحكومية.[34]

4. قائمة الملاحق:

الملحق (1): دراسة استقراريه المتغيرات التابعة والمستقلة

المتغير	المستوى			فروق من الدرجة الأولى			فروق من الدرجة الثانية			درجة الاستقرارية
	Non	Trend and interce pt	intercept	None	Trend and intercep t	intercept	None	Trend and intercept	interce pt	
	-1.60	-3.32	-2.68	-1.96	-3.34	-3.2.69	-1.6	-3.36	-2.7	
GG	-1.55	-1.4	-1.5	-3.3	-3.43	-3.19				I(1)
UD	0.94	-1.25	-2.81	-3.53	-3.61	-3.27				I(1)
GES	-2.33	-1.82	-0.36	-3.3	-3.51	-3.63				I(1)
EI	0.53	-1.39	-1.87	-3.09	-3.39	-3.03	-5.36	-4.92	-5.13	I(2)
GE/TS	-6.89	-7.40	-6.58							I(0)
UY	0.98	-0.92	-1.9	-3.28	-4.09	-3.52				I(1)

الملحق (2) : دوال الاستجابة

الشكل (1): دوال الاستجابة للمعادلة الأولى

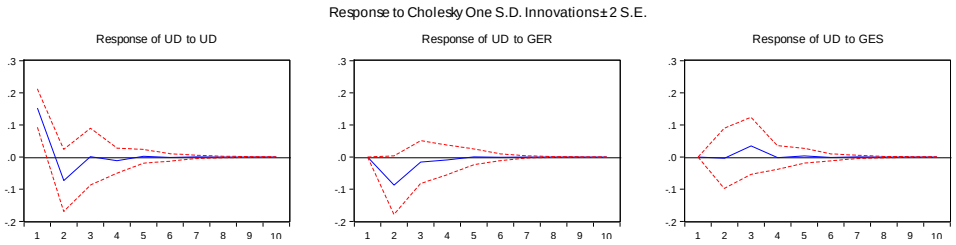

الشكل (2): دوال الاستجابة للمعادلة الثانية

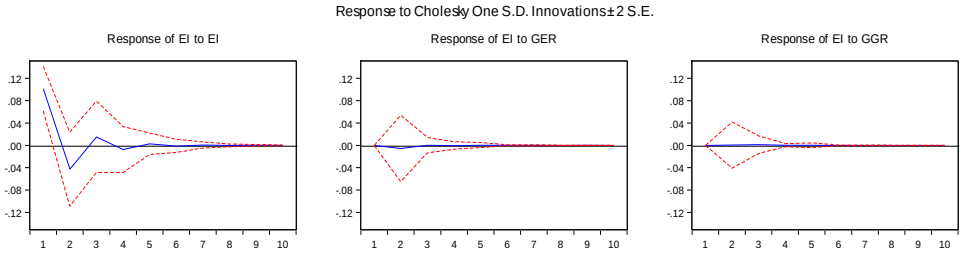

الشكل(3): دوال الاستجابة المعادلة الثالثة

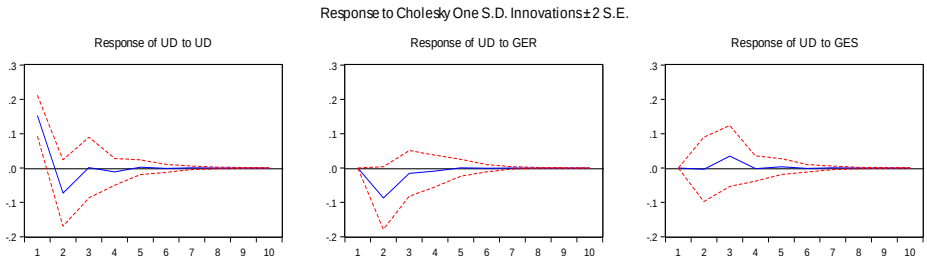

الملحق (3): تحليل التباين

الجدول (1) : تحليل التباين النموذج الأول

Variance Decomposition of UD:				
Period	S.E.	UD	GE	GES
1	0.152604	100.0000	0.000000	0.000000
2	0.190166	79.00757	20.95257	0.039859
3	0.193963	75.94975	20.79478	3.255471
4	0.194504	75.86930	20.88673	3.243977
5	0.194556	75.84130	20.87646	3.282241
6	0.194565	75.83927	20.87562	3.285115
7	0.194567	75.83881	20.87549	3.285702
8	0.194567	75.83872	20.87546	3.285825
9	0.194567	75.83870	20.87545	3.285843
10	0.194567	75.83870	20.87545	3.285846

الجدول (2): تحليل التباين النموذج الثاني

Variance Decomposition of EI:				
Period	S.E.	EI	GE	GG
1	0.101281	100.0000	0.000000	0.000000
2	0.109976	99.75039	0.248187	0.001427
3	0.110993	99.74461	0.244275	0.011112
4	0.111246	99.74400	0.244308	0.011694
5	0.111278	99.74309	0.245105	0.011803
6	0.111283	99.74310	0.245086	0.011810
7	0.111285	99.74308	0.245111	0.011812
8	0.111285	99.74307	0.245111	0.011814
9	0.111285	99.74307	0.245111	0.011814
10	0.111285	99.74307	0.245111	0.011814

الجدول (3): تحليل التباين النموذج الثالث

Variance Decomposition of UD:				
Period	S.E.	UD	GE	GES
1	0.152604	100.0000	0.000000	0.000000
2	0.190166	79.00757	20.95257	0.039859
3	0.193963	75.94975	20.79478	3.255471
4	0.194504	75.86930	20.88673	3.243977
5	0.194556	75.84130	20.87646	3.282241
6	0.194565	75.83927	20.87562	3.285115
7	0.194567	75.83881	20.87549	3.285702
8	0.194567	75.83872	20.87546	3.285825
9	0.194567	75.83870	20.87545	3.285843
10	0.194567	75.83870	20.87545	3.285846

الملحق(4): نتائج اختبار السببية لـ« Granger »

الجدول(1): اختبار السببية Granger بينUY و GE,

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests				
Date: 05/04/18 Time: 15:59				
Sample: 2000 2015				
Includedobservations: 13				
Dependentvariable: UD				
Excluded	Chi-sq	df	Prob.	
GE	3.552763	1	0.0594	
GES	0.006562	1	0.9354	
All	4.338435	2	0.1143	

الجدول رقم2: اختبار السببية بين UD وGE,GES

VAR Granger Causality/Block ExogeneityWald Tests			
Date: 05/04/18 Time: 15:52			
Sample: 2000 2015			
Includedobservations: 13			
Dependentvariable: EI			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
GE	0.035709	1	0.8501
GG	0.000405	1	0.9839
All	0.037717	2	0.9813

الجدول (3) اختبار السببية Granger بينUY و GE, GR

Date: 05/04/18 Time: 15:56			
Sample: 2000 2015			
Includedobservations: 14			
Dependentvariable: UY			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
GE	3.307116	1	0.0690
G	3.431561	1	0.0640
All	4.017165	2	0.1342

الملحق(5): :نتائج اختبار استقرارية النموذج

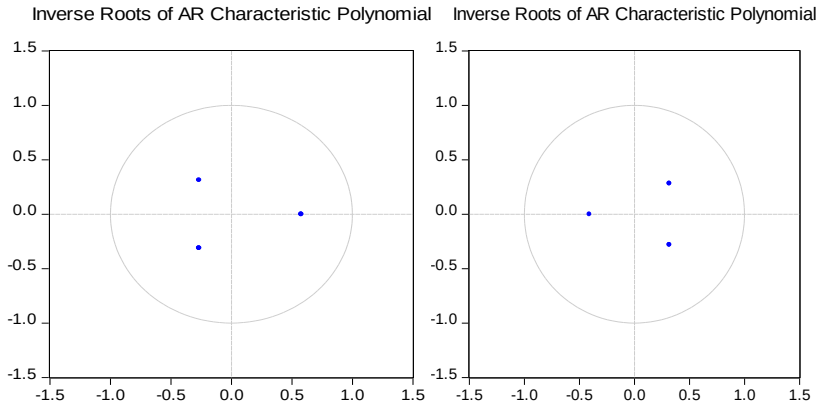

6. الإحالات:

1. ONS, **Rétrospective Statistique 1962 – 2011**, **P.61**.
2. محمد زعلاني، **شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري (تأصيل لمعنى بحث في الأسباب)**،أبحاث اقتصادية وادارية، عدد 10 ، ديسمبر، باتنة، 2011، ص208.
3. Conseil National Economique et Social, **Evaluation des dispositifs d'emploi**, 2003, p.36.
4. بودلال علي،**انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية تحليلية**،مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد، مستغانم3، ص18
5. طهراوي دومة علي،كسرى مسعود، **اثر القطاع غير الرسمي على سوق الشغل بالجزائر**،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد2014/12، الجزائر، ص63.
6. بن فايزة نوال،**إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال لفترة:1990-2005 إحالة الوكالة الوطنية للتشغيل« ANEM»** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2008-2009. ص44.
7. إيفان مارتن،**أداء سوق العمل وتدفقات الهجرة في الدول العربية المتوسطية**، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، معهدالجامعةالأوروبية، فلورنسا،إيطاليا، أغسطس2009 ، ص7.
8. ONS,Activite, Emploi &Chômage , n°726, septembre 2015
9. ONS, **RetrospectiveStatistique 1962 – 2011**, ,p.127.
10. FucericDavid, **unemployment and labor market**, issues in Algeria, IMF p12.
11. قويدر بوطالب، **فعالية نظام التعليم والتكوين في الدول العربية وانعكاساته على معدلات البطالة في المنطقة**، دراسة حالة الجزائر، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية،17-18 مارس 2008، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2008، ص 10.
12. Banque Mondiale,**A la recherche drmation, n°2620, Commission des affa,** UNE REVUE DES dépenses publiques, Rapport n°36270, Volume II, 15 septembre 2007 P8.
13. Banque mondiale, ibid., 2007,, p.12.
14. Fernand Guyot, **Eléments de macro-économie**, société des édition technique, paris, 2000, p.24
15. كريمة بونمرة بنسلطان،**الهجرة الدولية والتنمية في شمال افريقيا اللجنة الاقتصادية لإفريقيا**،مكتب شمال افريقيا، 2007، ص35.

16. FernandGuyot,op.cit, **p.24**

17. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، نوفمبر ، الجزائر، 2015، ص20.

18. ميهوب مسعود، **دراسة قياسية لمؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الإقتصادية للفترة بين: (1990 –2015)**، دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المسيلة، 2016–2017، ص159.

19. مسعى محمد، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، عدد10، ورقلة،2012، ص147.

20. بلقاسم رحالي، ركن الدين فلاك، **دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970–2010**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،جامعة المسيلة، 2011، ص.5.

21. طيب لوح، وزير العمل والضمان الاجتماعي، مؤتمر العمل الدولي،جنيف، 30 ماي/15 جوان، 2007.

22. بن عزة هناء، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990–2014**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد،4، عدد1، جوان، أم البواقي، 2017ص134.

23. Barro robert,**Output Effects of GovernmentPurchases,** Journal of PoliticalEconomy, 1981, vol. 89, no. 6, p.1098.

24. ترزايثاني مصطفى، **الإطار القانوني لدعم التشغيل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة وهران كلية الحقوق، 2010–2011.ص–ص110–111.

25. ONS, **ENQUETE EMPLOI AUPRES DES MENAGES**2014, février 2016, p.31.

26. مولاي لخضر عبد الرزاق،**تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر2000 –2011**، مجلة الباحث، ورقلة، عدد2012، ص.199.

27. المجلس الشعبي الوطني، التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016

28. Perspective monde http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?codeTheme=8&codeStat=SL.UEM.TO

29. وزير المالية السيد عبد الرحمان بن خالفة يعرض مشروع قانون المالية 2016 أمام المجلس الشعبي الوطني.

http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/22-2014-05-14-10-16-29/8-34/621-2015-12-12-23-

30. IMF. **Alegria ,**selected issues IMF country report no. 14/342, décembre 2014, p3

31. محمد جلاب ،**تبني نموذج جديد لتمويل الخدمة العمومية**

https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/22-2014-05-14-10-16-29/2014-05-14-10-18-34/484-2015-01-21-12-09-55

32. برونو فرساي ،**ما الذي يعنيه انخفاض أسعار النفط بالنسبة لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان المصدرة للنفط**.

http://blog-montada.imf.org/?p=3847

33. IMF, **Alegria**Selected Issues, 2014, Op. cit., P.63
34. FMI, **ALGÉRIE**, Washington, mai 2016.